

عبر عن تقديره لاستجابة الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما لمطالب بلادنا بالإفراج عنهما

رئيس الجمهورية: إطلاق سراح المؤيد ومرافقه انتصار للعدالة وثمرة لجهود اليمن ومتابعتها المستمرة لقضيتهما



عدد من الوزراء يستقبلون الشيخ المؤيد ومرافقه زايد لدى وصولهما إلى مطار صنعاء

صنعاء / عبدالرحمن أبو طالب :

استقبل فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس

الشيخ محمد علي المؤيد ومرافقه محمد زايد اللذين وصلا صباح أمس

إلى أرض الوطن عائدتين من الولايات المتحدة الأمريكية بعد الإفراج

عنهما نهاية الأسبوع الماضي.

وقد رحب فخامة الأخ الرئيس بالشيخ المؤيد ومرافقه، وهنأهما بعودتهما

سالمين إلى أرض الوطن وبالإفراج عنهما بعد الاحتجاز اللاقانوني

والمنافي لمبادئ العدالة وحقوق الإنسان الذي تعرضا له .

واعتبر فخامة الأخ الرئيس إطلاق سراحهما بأنه انتصارا للعدالة ولحقوق الإنسان وثمرة لجهود اليمن ومتابعتها المستمرة لقضيتهما منذ الأيام الأولى للاحتجاز، معبرا في ذات الوقت عن شكره وتقديره لتفهم واستجابة الإدارة الأمريكية وخاصة في عهد الرئيس باراك أوباما لمطالب اليمن بالإفراج عنهما انطلاقاً

الفيدرالي الأمريكي والتي عبرت عن ما يتمتع به فخامته من خصال إنسانية وحرص على الدفاع عن حقوق وحريات كل أبناء الوطن.

وأكد أن تلك الجهود المباركة والمواقف الشجاعة التي تحلى بها فخامته في الدفاع عن حريتهما هو ومرافقه كانت وراء النجاح الكبير والوصول في النهاية إلى الإفراج عنهما. كما أعرب عن تقديره للجهود والإجراءات الناجحة التي قام بها فريق الدفاع المكون من محامين أمريكيين والتي نجحت بالتعاون والتنسيق مع الجانب اليمني في الوصول إلى قرار الإفراج.

وقد وصل إلى صنعاء يوم أمس الثلاثاء الشيخ محمد علي المؤيد ومرافقه محمد زايد عائدتين من الولايات المتحدة الأمريكية بعد ست سنوات من الاعتقال في سجن ولاية كلورادو.

وقد حظي الشيخ المؤيد ومرافقه باستقبال رسمي وشعبي كبير لدى وصولهما إلى المطار حيث كان في مقدمة مستقبليهما وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي ووزير الأوقاف والإرشاد حمود الهتار ووزيرة حقوق الإنسان الدكتورة هدى البان والنائب العام الدكتور عبدالله العلفي والشيخ عبد المجيد الزنداني والشيخ صادق بن عبد الله الأمر وعدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى ومشايخ وعلماء اليمن وممثلون عن المنظمات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

واحتشد لاستقبال الشيخ المؤيد ومرافقه جمع غفير من المواطنين الذين رفعوا الشعارات ورددوا العبارات المؤكدة على فرحتهم بإطلاق سراحهما وعودتهما إلى وطنهما ، مشيدين بجهود فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في الإفراج عنهما وإعادتهما إلى وطنهما وأسرتهما، مؤكداً أن الإفراج عن المؤيد وزايد يمثل انتصاراً لإرادة القيادة السياسية في الاهتمام بالمواطنين اليمنيين في الداخل

والخارج ورعايتهم والتفاعل الجاد مع همومهم وقضاياهم. وأكد المستقبليون أن الإفراج عنهما يعد بمثابة نجاح كبير للحكومة وللدبلوماسية اليمنية ممثلة بوزارة الخارجية وسفارتنا في واشنطن.

من جانبها قالت « تينا فسترا » محامية المؤيد وزايد أثناء اعتقالهما : «تم الإفراج عن زايد والمؤيد بعد ثبوت براءتهما لعدم وجود أدلة إثبات جديدة بحقهما لدى المحكمة الاستئنافية في محاكمتها الأخيرة ما أدى إلى اكتفاء المحكمة بالمدة التي قضياها في السجن وبالتالي صدور حكم الإفراج عنهما، مؤكدة أن اعتراف المؤيد بدعم حماس لا يعد جرماً في قوانين وأنظمة ولوائح الدول العربية ومنها اليمن.

«أما شقيق الشيخ محمد المؤيد الأخ عباس المؤيد عبر عن تقديره وشكره لفخامة الأخ رئيس الجمهورية لدوره الإنساني الكبير في متابعة قضية شقيقه ومرافقه منذ أول يوم تم القبض عليهما بألمانيا وخلال فترة احتجازهما في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تم الإفراج عنهما، داعياً إلى مساندة بقية اليمنيين المعتقلين في الولايات المتحدة حتى يتم الإفراج عنهم وعودتهم إلى وطنهم وأهلهم.

من جانبه ثمن الشيخ حمود هاشم الذارحي رئيس اللجنة الوطنية للدفاع عن المؤيد وزايد جهود فخامة رئيس الجمهورية وقال لقد كان لفخامة الأخ الرئيس الدور الكبير في متابعة قضية الشيخ المؤيد ومرافقه وإطلاق سراحهما وإعادتهما إلى اليمن.

فيما اعتبر الشيخ عبد المجيد الزنداني الإفراج عن السجينين بادرة لإغلاق معتقل غوانتانامو وإعادة النظر في السياسة الأمريكية التي فرضها بوش تجاه العالمين العربي والإسلامي. وأكد أن العلاقة بين الشعوب يجب أن تقوم على أساس الاحترام والمصالح المشتركة وليس على أساس الجور والظلم.

وزير الإعلام في المؤتمر الصحفي الأسبوعي :

الدولة لديها توجهات جديدة لتفعيل آلية العمل داخل الحكومة

عشر أولويات يجب أن تعمل عليها الحكومة بتوجيهات من فخامة الرئيس

صنعاء / سبأ :

أكد الناطق الرسمي باسم الحكومة وزير الإعلام حسن اللوزي أن لدى الدولة توجهات جديدة لتفعيل آلية العمل داخل الحكومة وأجهزتها المختلفة.

وقال في مؤتمره الصحفي الأسبوعي يوم أمس الثلاثاء بصنعاء: «إن هذه التوجهات سيتم الشروع في تنفيذها قريباً إلى جانب ما يصل الحكومة من توجيهات من قبل رئيس الجمهورية تتعلق بتنفيذ البرنامج الانتخابي وتنفيذ برامج الحكومة والتصدي للقضايا الجوهرية والبالغة الأهمية».

وأضاف : «هناك وثيقة تتضمن عشر أولويات يجب أن تعمل عليها الحكومة بتوجيهات من فخامة الرئيس، وقد تم مناقشتها مع بعض سفراء الدول المانحة.»

وقدم الوزير سرداً للمحاور وبنود الوثيقة التي تركز في أول توجهاتها على تعزيز دور الحكومة وتطوير إمكاناتها من خلال تمكين قدرات جديدة للقيام بتحمل مسؤوليات في النطاق الحكومي.

فيما يركز المحور الثاني على التوجه لزيادة إتاحة فرص العمل للعمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار إلى ما سيحقق لليمن عبر توفير فرص عمل للعمالة

شأنه تحقيق عائدات كبيرة لموارد اليمن والاقتصاد اليمني تفوق ما تحصل عليه اليمن من المساعدات والمعونات.»

كما تتضمن الوثيقة التوجه نحو تخفيف الكلف التي تحملها ميزانية الدولة والاقتصاد الوطني خاصة ما يتعلق بتوليد الطاقة الكهربائية. وبين في هذا الشأن أن توجيهات فخامة الرئيس تتمثل باختزال وتقليل عملية توليد الطاقة الكهربائية عبر مادي الديزل والمازوت والمواد المكلفة واستبدالها بمواد أقل كلفة مثل الغاز.

وقال: «إذا تمكنت الحكومة بجهد



خاص ونوعي من إحلال الغاز بدلاً عن الديزل والمازوت في توليد الطاقة فإن دعم المشتقات النفطية سينخفض دون أن يكون لذلك تأثير على المواطن أو

السوق، وهذا إجراء اقتصادي ضمن الرؤية الاقتصادية التي ستضمنها هذه التوجهات.»

ولفت إلى أن التوجهات تتضمن إعطاء محافظة عدن ومدينة

وسائل أقل كلفة. وأكد أن هذه التوجهات ستصل الحكومة في الأيام القادمة عبر رسالة توضيحية بحسب النهج القيادي المتبع للوقوف أمامها في المجلس ومناقشتها.

كما أكد الناطق الرسمي جدياً الدولة للمضي في مكافحة الفساد وإحالة كل من يتورط في الفساد للمساءلة القانونية بما يضمن نجاح العملية الاقتصادية وتعزيز الأداء الحكومي.

وقال: «إن التوجه نحو مكافحة الفساد والقضاء عليه هو توجه قيسادي وصارم ومبدئي، والحكومة ملتزمة به ضمن أجندة الإصلاح حيث صدر بهذا الشأن عدد من القوانين المهمة فضلاً عن إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.»

وأوضح أن الهيئة تعمل بكل جد وإخلاص من أجل تحقيق الأهداف التي أوكلت إليها بموجب قانون مكافحة الفساد.

عن اهتمامها خاصاً وتجديد خطة التنمية الاقتصادية وفتح المجال للاستثمارات فيها.

وذكر أن محاور الأجندة الإصلاحية تركز على الأراضي وحل مشكلاتها جذرياً في جميع المحافظات والسير بخطى ثابتة في مواصلة الإصلاحات الاقتصادية ومكافحة الفساد.

كما تتضمن محاور الأجندة حلولاً أكيدة لمشكلة المياه التي تعاني منها الكثير من مناطق الجمهورية، وترتكز على تحسين صورة اليمن إعلامياً من خلال انتعاج خطط إعلامية جديدة تواكب المعالجات والإجراءات التي سيتم اتخاذها ضمن هذه الأولويات.

واعتبر هذه الأولويات والتوجهات ذات أهمية كونها ستكفل حل جانب من مشكلتي الفقر والبطالة وتوفير جزء من التمويل المطلوب عبر قدرات ذاتية والاستثمار المتاح وإيقاف بعض الإنفاق الذي يعد إهداراً في بعض القطاعات بأختيار